ضياع القطاع الخاص في ظل سيطرة نظام التفاهة
–بين مطرقتي الدولة الحارسة والدولة المتدخلة–

الدكتور ابو نور بن سلطان
دكتوراه إدارة واقتصاد
مستشار / منظمات المجتمع المدني
العراق

الملخص:

قد تكون معلوماتي الاقتصادية لا تسعفني في استخدام المصطلح الاقتصادي الاكثر توافقا مع الحالة المطروحة في دهاليز هذا المقال ولكن بحسب ما تعلمنا وقراءنا فان الدول على اختلافها اما ان تخفض من حجم خدماتها وتدخلها لتترك السوق يحقق توازنه الاقتصادي او تتدخل هي لتحقق ذلك التوازن.

اذا ما قسمنا اي دولة بالعالم الى قطاعين فقط وهما (العام والخاص) فان تلك الدولة تحتضن العام وتدعم الخاص وهذا الدعم اما ان يكون بصورة عدم تدخل او بصورة تدخل وكلتا الحالتين سواء وهذا يمثل هدف البحث.

توصلت الدراسة الى ان المشكلة الكبرى عندما يسيطر نظام التفاهة على مفاصل تلك الدولة فان التدخل سيكون سلبي وعدم التدخل سيكون سلبي كذلك فالأمر هنا سيان ويبدأ معه ضياع ذلك القطاع.

الكلمات المفتاحية: القطاع الخاص، نظام التفاهة، الدولة الحارسة، الدولة المتدخلة، الاقتصاد الضبابي

Abstract:

My economic information may not help me in using the economic term that is most compatible with the situation presented in the corridors of this article، but according to what we have learned and what we have read، countries that on form all wales of states ، either they reduce the volume of their services and their intervention to leave the market achieving its economic balance، or itself intervene to achieve that balance.

If we divide any country in the world into only two sectors (the public and the private)، then that state embraces the public and supports the private، and this support is either in the form of non-interference or in the form of interference، and both cases are equal This is the aim of the research.

The study found that The great problem when the banality system regime controls the joints of that state، the intervention will be negative، and the non-interference will be negative as well ، The matter here is the same، and with it the loss of that sector begins.

Keywords: the private sector، the banality system، the guard state، the interfering state، Fuzzy economy

المقدمة:

النظرة التي لا تقبل الشك ان الانهيار اشبه بقطع الدومينو او ما يسمى بنظرية الدومينو فعندما تنهار قطعة واحدة فالانهيار سيشمل الكل وهذا الحال ينطبق بصورة اساسية على نظام التفاهة فالانهيار يكون شاملاً حتى يأخذ معه القطاع الخاص، فدول العالم الثالث اما ان تكون حارسة او متدخلة فضلا عن الدول المتقدمة التي قد بلغت في صور كثيرة مفهوم الدولة الرفاهية، وفي ظل هذا النظام يتدخل عندما يراد منه الحراسة ويحرس عندما يراد منه التدخل.

مشكلة البحث: وتكمن مشكلة البحث في ان ضياع القطاع الخاص سيكون حقيقة واقعة في ظل نظام التفاهة وان الجميع يفكر بمغادرة السوق نحو القطاع العام.

فرضية البحث: يبنى البحث على فرضية مفادها (ان نظام التفاهة سيصبغ جميع المؤسسات التابعة له بفكرة وفلسفة هذا النظام، فالسحب نحو الاسفل اسهل من السحب نحو الاعلى)

اهمية البحث: تكمن اهمية البحث من اهمية الموضوع المبحوث فالأسواق التي تمثل القطاع الخاص الان في خطر وضياع محقق فالسباحة ضد التيار مسالة مرهقة.

هدف البحث: يحاول البحث ان يحقق الأهداف التالية:

1- الاطلاع على نظام التفاهة وفلسفة هذا النظام.
2- القطاع الخاص وانحسار المفهوم على الاسواق.
3- صور الضياع لهذا القطاع في ظل نظام التفاهة

الدراسات السابقة: حقيقة الامر ان مفهوم نظام التفاهة موضوع حديث على الدراسات العربية وكتاب التفاهة كانت بدايته باللغة الفرنسية ثم ترجم الكتاب الى اللغة الانجليزية ثم ترجم الى اللغة العربية وعند كتابة هذا البحث لم يتجاوز السنتين من الترجمة مما جعل هناك ندرة بالدراسات السابقة فضلا عن ربط هذا الموضوع بالقطاع الخاص فلا توجد دراسات سابقة يمكن الاعتماد عليها.

منهج البحث: نهج البحث في مناقشة فرضيته ومفرداته على المنهج الاستقرائي من خلال الأسلوب الوصفي والقراءة المستفيضة للمصادر المتاحة وتوظيف ذلك في بيئة الاسواق المتمثلة بالقطاع الخاص.

المبحث الاول: القطاع الخاص

تمهيد: يتأثر القطاع الخاص كثيرا بسياسات الدولة فهذا القطاع مهم جدا لأنه يضم كل شرائح المجتمع فالمتعلم والجاهل والكبير والصغير والغني والفقير والرجل والمرأة جميعهم يعملون بهذا الميدان فالكل تبدأ به ثم قد تغادره اذا ما تحصلت على فرصة العمل بالقطاع العام او اذا ما رات ان القطاع العام يحقق لها منافع اكثر من الخاص فستكون حريصة على المغادرة.

ولغرض تسليط الضوء على هذا المحور فقد تناولت الاتي بشيء من الاختصار وعدم الاطالة وتناول الفقرات التي تتسق مع هدف البحث فقط ومنها الاتي:

اولاً: القطاع الخاص (الاهمية والمفهوم):

يساهم القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي بنسب متفاوتة تعتمد الى حد كبير على السياسات الاقتصادية للدولة فقد تكون النسبة منخفضة جدا امام القطاع العام الذي يحقق النسبة الاعلى عندما لا يكون هناك اهتمام ملحوظ بالقطاع الخاص او دعمه،

وكذلك فان القطاع الخاص يساهم في راس المال الثابت بنسب متفاوتة قد تنخفض ايضا في ظل ظروف عديدة جميعها يدار مدارها على سياسات الدول، فالمشاهد ان تكوين راس المال الثابت اصبح حكرا على الدولة، والقطاع الخاص اما يعتمد على فكرة ان راس المال جبان او يدخل في استثمارات قصيرة تحقق له مردودات سريعة.

ويعرف القطاع الخاص بصورة مبسطة بانه " النشاط الاقتصادي الذي يهدف الى تحقيق الربح ولا يخضع الى تمويل من الدولة ولا تؤول ارباحه الى الخزينة باستثناء الجزء الخاضع للضريبة " 1

وتكمن **اهمية** القطاع الخاص من خلال المساهمة في تحريك وتنشيط ودفع عجلة الاقتصاد المحلي وامتصاص البطالة وتخفيض حجم الفقر وكثير من الامور الاخرى.

ثانياً: مجالات عمل القطاع الخاص:

تقسم مجالات عمل القطاع الخاص الى قسمين بصورة رئيسة وهما: 2

1. **العمل الفردي:** مجموعة الاعمال التي يقوم بها الافراد بشكل فردي ويعد من أقدم مجالات العمل لذلك عمل في العديد من المهن الانتاجية والصناعية والحرفية والتجارية التي ساهمت ببناء القطاع الاقتصادي منها الحداد والخياط والنجار والفران والحلاق وغيرها من المهن والحرف السائدة.
2. **العمل الجماعي:** مجموعة الاعمال التي يقوم بها الافراد بشكل جماعي ويكون هناك أكثر من شخص مسؤول وتتوزع الى وحدات واقسام وتكون مواكبة للتطورات الانتاجية والصناعية والخدمية والتجارية كشركات الاتصال والبنوك وشركات الادوية والجامعات الاهلية وغيرها من الشركات والمؤسسات التي تهدف الى الربح وتحقق اهداف اجتماعية اخرى مع الربح.

ثالثاً: تفعيل وانضاج عمل القطاع الخاص:

قد يكون على عاتق الافراد والشركات العاملة بالقطاع الخاص الدور المهم في انجاح هذا القطاع ولكن حتى يكون لهذا القطاع الدور الفاعل والمحوري في قيادة عملية التنمية الاقتصادية يجب ان يتكامل مع القطاع العام حتى نحقق مستويات مرتفعة من التنمية الاقتصادية اذ اشار احد الباحثين3 الى ان هذا التكامل يجب ان يحقق توظيف كامل للموارد وكفاءة في استغلالها وتوجيهها وتحسين مستوى المعيشة وتوفير فرص عمل ملائمة مما يساهم في تقليل معدل البطالة واستقرار الاسعار وغيرها.

ويرى الباحث ان تفعيل عمل القطاع الخاص وإنضاج فكرة قيادة هذا القطاع للتنمية الاقتصادية يقع عاتقه على ادارة الدولة من خلال الدعم اللوجستي والتدخل عندما يستوجب التدخل والمشاهدة والمراقبة عندما لا يستوجب التدخل وان تضع نصب عينيها ان التكامل بين القطاعين ضروري للوصول الى فلسفة ومفهوم دولة الرفاهية.

رابعاً: الدولة والقطاع الخاص:

على تعدد القطاعات في كل دول العالم وتنوعها يبقى التقسيم المتفق عليه ان الدولة لديها قطاعان، اولها (القطاع العام) وثانيهما (القطاع الخاص) ولكي تكون دولة متكاملة ومستقرة يجب ان تهتم بالاثنين معا اي بعبارة اخرى التكامل يستلزم من الدولة الاعتناء بهما معا.

عند الكلام عن التكامل بين القطاع العام والقطاع الخاص فان ذلك يقود الى معرفة وضع الدولة التي تتبنى القطاع العام والسياسة التي تتبعها بالتعامل مع القطاع الخاص، فالسوق هو ميدان القطاع الخاص ورؤية الدولة عن ذلك السوق.

اذ ينقسم موقف الدولة امام القطاع الخاص او ما يسمى بموقفها تجاه السوق الى عدة مواقف ابرزها الدولة الحارسة والدولة المتدخلة وهناك ادوار اخرى ولان البحث يتعلق بنظام التفاهة فان دور هذا النظام لا يتعدى الحارسة او المتدخلة فالتفاهة لا يمكن ان تولد دولة منتجة او دولة منظمة فضلاً ان تكون دولة رفاهية.

اذ يرى (اوبختي) 4 ان الدولة الحارسة تتولى مهام الامن والعدالة والدفاع والاطلاع على بعض القطاعات الخدمية كالصحة والتعليم اي انها تقف حارسة للنشاط الاقتصادي دون التدخل في الالية التي يعمل بها السوق، فالسوق يصنع توازنه الخاص وحلوله الذاتية، ثم فرضت ازمة عام 1929 توسيع دور الدولة لتصبح الدولة المتدخلة واصبح السوق محكوما بسياسات محددة تفرضها الدولة واعطاء الحق للدولة في التدخل لتصحيح الخلل في السوق او في حركة الاموال وتمكين الدولة من الرد على الكوارث الاقتصادية وتقليص البطالة وتخفيض حجم الديون وارتفاع الاسعار.

مما سبق يتضح ان دور الدولة يمكن ان يكون حارساً عندما لا يكون هناك كوارث او نوازل وتترك السوق يحقق توازنه الاقتصادي ثم يصبح دورها متدخلاً عندما يكون هناك خطر خارج ارادة السوق كما حدث في الفترة الاخيرة من اضطراب السوق جراء اجتياح وباء كورونا.

المبحث الثاني: نظام التفاهة

تمهيد: قد لا يكون الكلام عن نظام سياسي بعينه او حتى سيطرة جماعة دون اخرى على مقاليد الحكم ولكن حقبة قد تمر بها الدول قاطبةً بين فترات مختلفة ومنذ الازل فالتاريخ حافل بالشخصيات والمواقف التي تصرف بها مؤسسات الدولة وكيانها عن تحقيق الغاية المنشودة بوجود الدول من انصاف الرعية وعدم التفريق بينهم وحماية اموالهم ودعمهم واحقاق الحق بينهم الى مؤسسات تافهة ليس لها غاية الا ارضاء اشخاص تافهة كذلك واستنزاف اموال الرعية وتسليط البعض على البعض الاخر ولا ننسى كيف ذكر القران الكريم قصة رجل تافه صرف جميع مؤسسات بلده الى ان تكون ضمن منظومته وعندما أُرسل سيدنا موسى " عليه السلام " لتعديل تلك المنظومة اتهمهُ بالفساد.

ولغرض تسليط الضوء على هذا المحور فقد تناولت الاتي:

اولاً: نظام التفاهة (النشأة والفكرة):

التسمية المتداولة حديثة وقد لا تتجاوز اصابع اليد الواحدة بعدد السنوات عند كتابة هذا البحث، اذ استخدم استاذ الفلسفة والعلوم السياسية في جامعة كيبيك الكندية "الان دونو" مصطلح نظام التفاهة في كتابه الذي اخذ نفس العنوان المطبوع عام 2017 باللغة الفرنسية ثم الانجليزية ليترجم الى اللغة العربية عام 2020 ، وحقيقة الامر انا هنا لا اروج لكتاب نظام التفاهة او لكاتبه بل لم اخذ من الكتاب الا الشيء اليسير منه ولكن ما نراه ونسمعه وما يحدث بالعالم قد يجعلني اميل لوجود هكذا نظام.

مع حداثة التسمية عالمياً الا ان فكرة هذا النظام متنبأ بها، فقد اشار رسول الله (صلى الله عليه وسلم) الى ذلك الامر بصورة دقيقة جدا لا تقبل التأويل او الشك عندما قال (صلى الله عليه وسلم)" سيأتِي على الناسِ سنواتٌ خدّاعاتٌ؛ يُصدَّقُ فيها الكاذِبُ، ويُكذَّبُ فيها الصادِقُ، ويُؤتَمَنُ فيها الخائِنُ، ويخَوَّنُ فيها الأمينُ، وينطِقُ فيها الرُّوَيْبِضَةُ. قِيلَ: وما الرُّوَيْبِضَةُ؟ قال: الرجُلُ التّافِهُ يتَكلَّمُ في أمرِ العامةِ " رواه الامام احمد في مسنده وابن ماجه وهو في السلسلة الصحيحة برقم 1887.

في حديث المصطفى (صلى الله عليه وسلم) يذكر مصطلح التفاهة بالتحديد وما يدعم ذلك ما نشره موقع اسلام اون لاين مقال بعنوان" التفاهة وتذويب الانسانية " لمصطفى عاشور ما نصه " عندما تنتهي من قراءة كتاب نظام التفاهة تشعر مدى التلاقي بين القلق النبوي من أن يتسيد التافهون للشأن العام وبين قلق ‘‘آلان دونو’’ على مستقبل الإنسانية من التفاهة " 5

اما فكرة نظام التفاهة بعبارة بسيطة فهي بحسب (الان دونو) " نحن نعيش مرحلة تاريخية غير مسبوقة تتعلق بسيادة نظام ادى الى سيطرة التافهين على جميع مفاصل نموذج الدولة الحديثة والذي تتم فيه مكافاة التفاهة والرداءة عوضا عن الجدية والجودة. " 6

واذا تمت مقارنة الفكرة بالحديث نلاحظ ان المصطفى (صلى الله عليه وسلم) جعل هناك اوصاف نبوية لنظام التفاهة وهي قلب الموازين فالصادق كاذب والكاذب صادق والأمين خائن والخائن امين بل الاعجاز النبوي حينما استخدم رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عبارة "سنوات خداعات" وعند الرجوع الى شراح الحديث ذكروا بانها " السنوات التي تعد بوافر الخير ثم لا تأتي به " وهذا ينطبق على حال نظام التفاهة فان الوعود الخادعة تكاد تكون السمة البارزة لهذا النظام مع قلب الموازين ايضاً.

ثانياً: الاطار العام لنظام التفاهة :

قبل الولوج الى الاطار العام لهذا النظام فقد تناول هذا الكتاب امرين مهمين وهما:

1. لم يعد هناك داع الى معارك واستعمار وتدمير للبلدان باستخدام التدخل العسكري من قبل قوى عظمى فالتافهين قد تبوا موقع السلطة وهم من سيقوم بذلك الدور.
2. اسباغ التفاهة على كل شيء ولا يقبل التافه الا ان يستعمل تافهين كذلك فالقضاء والصحة والتعليم والاقتصاد واي موقع مسؤولية يجب ان يتبوأ الموقع تافه كذلك فهي سلسلة تتكامل فيما بينها بل حتى المؤسسة الدينية كوظيفة يصيبها ما اصاب المؤسسات الاخرى.

الاطار العام في نظام التفاهة بحسب (الان دونو) ان هناك لعبة وممكن اسقاطها على السياسة او الاقتصاد او اي شان اخر وهذه اللعبة لا توجد فيها قواعد مكتوبة وتستبعد منها الاخلاقيات والقيم ويكون المعيار الوحيد (الربح او الخسارة) ويُصاب الجسد الاجتماعي بالفساد وينتهي عند الجميع التفكير بالمصلحة العامة وانما تنحصر الاهمية في تحقيق المصلحة الشخصية وقد يكون هناك من يريد تحقيق المصلحة العامة الا ان نظام التفاهة لا يسمح له بذلك فينخرط هو كذلك في مفهوم هذا النظام وبالنهاية فلا اهمية لأي شيء.

نظام التفاهة لديه لغة خاصة به تسمى اللغة الخشبية يعني مصطلحات رنانة لكنها جوفاء تنضوي على كثير من الناس كما ذكرت سابقا في شرح " السنوات الخداعات ".

في ظل نظام التفاهة هناك صحافة واعلام تقلب الحق باطل والباطل حق وكما في كثير من مواقع التواصل الاجتماعي المسيسة لصالحهم ويتم قلب المصطلحات حتى تقبل من المجتمع.

ثالثاً: اثر نظام التفاهة على القطاع الخاص :

قد لا تكون التفاهة كما اسلفت تدمير البلد بالطريقة المعروفة من قصف وتفجير وما شابه ذلك فقد يأخذ شكل اخر وهو تفشي الفساد وازدياد الفقر والبطالة وتدمير ممنهج للاقتصاد وكما اشرت سابقاً فان اسباغ التفاهة يكون على جميع الميادين وقد تتجلى الصورة في القطاع الخاص فالمشكلة ان تسمع بنظام التفاهة والمشكلة الاكبر عندما تعيش في كنف ذلك النظام.

القطاع الخاص مصطلح ضخم يضم الشركات بشتى الاصناف كبيرها ومتوسطها وصغيرها ولكل نوع سوق خاص به ولكن في ظل نظام التفاهة لا يمكن للشركات الكبرى العمل بل قد ينحصر مفهوم القطاع الخاص بالأسواق المنتشرة في البلد والعاملين فيها من الطبقة الكادحة.

يشير كتاب نظام التفاهة الى مصطلح الاقتصاد وينعته بصفات عديدة منها الاقتصاد الغبي في (صفحة 181) او الاقتصاد المبتذل في (صفحة 201) او الاقتصاد الجشع في (صفحة 211) وارى ان تعدد التسميات لا تُوحي بان هناك اكثر من اقتصاد يعمل في ظل هذا النظام ولكن التسمية مقترنة بوجهة نظر المتضرر من ذلك النوع او المستفيد منه، فالتافهين يمارسون اقتصاد جشع يجعل من العاملين في القطاع الخاص مبتذلين، والاقتصاديين يرون انه اقتصاد غبي ولا يمكن معرفته او تفكيكه لوضع المعالجات له وقد وردت عبارات عديدة توحي الى هذه الصفات المتعددة للاقتصاد داخل نظام التفاهة منها على سبيل الذكر لا الحصر " لقد فقد السوق عقله حرفيا " وعبارة اخرى " السوق يعمل بدون تدخل العقل البشري " وكذلك عبارة " وقوع انهيارات مفاجئة في السوق تجعل المواطنين مبهوتين لدرجة لا يعودون يعرفون معها اذا كانت عقولهم تستطيع ان تعمل بسرعة كافية لكشفها " وعبارة اخرى " انه اقتصاد لا قبل لنا بترجمته الى كلمات " وعبارة قد توجز هذا النظام وهي " ان البرامج المصممة لتثقيف الناس حول الاقتصاد هي بالأساس تمنعهم من ادراك ان هذا النظام هو في حالة تامة من الفوضى ويطلب منا ان نصدق بان هناك علما للاقتصاد يوضع موضع التطبيق في قرارات الاشخاص الذين نعتمد عليهم من ذوي السلطة ". 7

وقد يغرس نظام التفاهة قناعة لدى المجتمع بتبني نظرية التقاطر الى الاسفل او نظرية تماطر الثروة بحسب كتاب (الان دونو)في صفحة(187) والتي وصفها بانها حكاية خيالية للأطفال فحواها عندما يصبح اثرى الناس اكثر ثراءً فان الثراء سوف يتقاطر من هذا الثري للمجتمع يعني المفهوم السائد لدى البعض اذا كان هناك توزيع اموال حتى لو لطبقة معينة فان المجتمع سوف يجني منها وهذا يدعم مفهوم الاقتصاد الغبي الذي وصفه (الان دونو) وخاصة بالعلاقة مع القطاع الخاص اذ قال " باننا ما عدنا نستطيع ان نفكر في الاقتصاد بشكل جمعي ذلك انه عندما يتعلق الامر بالعمل التجاري فان ادنى مستويات التحليل تبدو عسيرة على الفهم".

المبحث الثالث: صور الضياع

تمهيد: تتعدد صور الضياع للقطاع الخاص في ظل التفاهة ولا يمكن تخمين دور الدولة هل هو حارس ام متدخل ولكن الحصيلة التي لا يختلف عليها اثنان ان دولة نظام التفاهة عندما يراد منها ان تكون حارسة للقطاع الخاص تتدخل وعندما يراد منها ان تكون متدخلة تصبح حارسة وهذا المشاهد في اوقات الازمات.

كيف تتصور ان بلاد ما على هذه البسيطة تجبر مواطنيها للجلوس في منازلهم بدعوة تفشي الوباء وهي لا تستطيع ان تقدم لهم رعاية صحية او منح مالية بل ما زاد في الطين بلة قامت بتخفيض عملتها بدعوى توفير الرواتب للقطاع العام وكأنما مواطنيها فقط من القطاع العام فضربت بذلك الفقير والعامل والكاسب وحتى الموظف ولكن بصور متفاوتة، فالأجور انخفضت قيمتها الحقيقية لسببين **الاول** لانخفاض قيمة العملة وما تبع ذلك من ارتفاع بأسعار المواد الاولية **والثاني** ان عدد ايام العمل قلت بل احيانا توقفت اما بسبب الوباء او بسبب الركود الذي صاحب ارتفاع الاسعار فلم يعد الاجر السائد يحقق الحد الادنى لمعيشة كريمة او بعبارة موجزة "كيف يحقق العامل او الكاسب التزامات اسبوع كامل بعمل اربعة ايام فقط او اقل ".

هذا انعكس سلبا على حياة العامل والكاسب وسلوكياتهم فكثرة المشاكل في السوق وتعالي الاصوات والانفعالية الحاضرة لأتفه الامور، فعندما تبتاع اي شيء من السوق وتحاول المفاوضة ترى الانزعاج واضح بل قد يكون هناك سباب وشتائم موجه للدولة والامر هو قد يكون تافه وهو شراء شيء بسيط.

ولغرض تسليط الضوء على هذا المحور فقد تناولته من زوايا عديدة وكما يلي:

اولاً: نوع الاقتصاد الضبابي:

عندما تنظر الى اي دولة في العالم يمكنك من خلال بعض المعطيات الحكم على نوع اقتصاد تلك الدولة، فالرسمالية مثلاً سيطرت على كثير من اقتصاديات البلدان وهكذا لبقية انواع الاقتصاد الاخرى، اما نحن فلا يمكن ان تتكهن بنوع الاقتصاد فهل هو رأسمالي ام اشتراكي ام خليط ؟ وهل ريع النفط اثر على ملامح ذلك الاقتصاد فاصبح الاقتصاد ريعي ؟ ام الفساد المستشري غير ملامح الاقتصاد فلا تكاد تجزم بتحديد نوعه، بعض المعطيات على الساحة تعطي نوع الاقتصاد لتاتي معطيات اخرى كذلك على الساحة تضرب الاولى لتعطي نوعاً جديدً وهكذا فالتسمية الحقيقية لهذا الاقتصاد هو اقتصاد ضبابي غير واضح الملامح.

هذه الضبابية اثرت على الفرد وخصوصاً العاملين في القطاع الخاص، فالدولة من خلال دستورها ضمنت العمل الحر للقطاع الخاص والسؤال هو هل هي فعلا لا تتدخل في عمل القطاع الخاص ؟ وهل قرارتها اثرت سلباً على عمل القطاع ؟ ام هي ملتزمة بالنص الدستوري

ثانياً: صور الضياع في مدخلات القطاع الخاص :

القطاع الخاص الان يعيش ويقتات على ما تنفقه الدولة على القطاع العام كما في نظرية تقاطر الثروة ويعتبر هذا الامر بديهي في الدول الريعية، هذا القطاع له خصوصية منذ عقود من الزمن اذ يرتبط ارتباطاً تاما بالمتغيرات على الساحة السياسية فالحروب انهكت هذا القطاع، وزعزعة الامن الداخلي وتعاقب الحكومات غير المنضبطة وتفشي الفساد ادى الى تغيير مفهوم القطاع الخاص الى مفهوم ضيق هذا من جهة ومن جهة اخرى ومنذ فترة قريبة من الربع قرن من السنين تبنت الدولة فكرة اقتصاد السوق الحر وهذا له ايجابياته وسلبياته ومن ابرز ما تم مشاهدته على الساحة خروج كثير من الصناعات الوطنية واتساع رقعة البطالة ومغادرة كبرى الشركات وتفككها والبقاء على الاسواق التي في كثير من صبغتها تجارية ومع هذا فإنها تحتضن عامة الشعب.

هذه الاسواق لها مدخلات، فالتجارية مدخلاتها من البضائع المحلية والمستوردة، والصناعية مدخلاتها من المواد الاولية التي في غالبها مستوردة والخدمية مع تقديمها للخدمة فانها بحاجة الى مباني مع ايدي عاملة فضلا عن خبرة صاحب الخدمة فمثلا ورش تصليح الاجهزة بحاجة الى متخصص مع عاملين مع مكان مستأجر وقطع غيار على الغالب مستوردة.

هذه المدخلات تتحد مع بعضها البعض لتمثل الاسواق المنتشرة في البلد والتي تتكون من عناصر الانتاج المعروفة والتقليدية فصاحب الارض اي المالك له حصة من الارباح والعمل ممثلة بالأيدي العاملة لها حصة وراس المال المتمثلة بصاحب المتجر او المصنع الصغير له حصة من جانبين الاول تهيئة مستلزمات العمل والثاني ادارة ذلك العمل.

وقد تعددت صور الضياع في ظل التفاهة لمدخلات هذا القطاع فالمتضرر بالأساس هما (العمل وراس المال) والدولة تتدخل عندما يراد منها الحراسة وتحرس عندما يراد منها التدخل ومن صور الضياع التي اصابت مدخلات القطاع الخاص منها على سبيل الذكر لا الحصر ما يلي:

1. تخفيض سعر الصرف للدينار امام الدولار وهذا قاد الى تخفيض المقدرة الشرائية للفرد لان الفرد يتقاضى الاجر على الدينار.

2. التحول من فكرة الاقتصاد الحر الى فكرة حماية المنتوج الوطني الذي لا يغطي حاجة الاسواق والافراد، مما ادى الى زيادة اسعار كثير من المواد التي ارتفعت بوحدات نقدية تجاوزت عدد وحدات سعر صرف الدولار التي حددتها الدولة وهذا القى بضلاله على كلف الانتاج.
3. ارتفاع اسعار المواد الاولية من منشئها وقد يكون السبب تداعيات كورونا او التصحر او الندرة وغيرها من الامور.
4. اعادة تسعيرة الخدمات المقدمة من قبل الدولة كأجور الماء والغاء المقاييس8 والكهرباء والبلدية والضمان والرقابة الصحية وغيرها من الكلف التي يتحملها صاحب العمل وتضاف الى كلف الانتاج فالركود قائم والدولة ترفع من التسعيرة.
5. مع اعادة التسعيرة هناك تقاعس من قبل الدولة في تقديم كثير من الخدمات التي يحتاجها العمل وهذا زاد من كلف الانتاج للحصول عليها من مصادر اخرى كالكهرباء مثلاً واجور الحراسة والتنظيف وغيرها.
6. عدم تدخل الدولة مع اصحاب الاملاك لكبح جشع الغالبية منهم تحت يافطة ان هناك قانون يحكم العلاقة بين المؤجر والمستأجر فأصبح قسط الايجار يستغرق جزء كبير من كلف الانتاج ايضاً.

وهذه صور قليلة من المشاكل التي تواجه مدخلات القطاع الخاص التي يمكن سردها.

وقد يحاول صاحب العمل ان يستخدم فلسفة نظرية نقل العبء او ما تسمى نظرية الانعكاس التي تعني بحسب (الاحمد) على انها " الشكل الذي ينقل فيه العبء من الشخص الاول الى الشخص الذي يليه " وهذا النقل اما ان يكون امامي كزيادة الاسعار وهذا قد يواجه مشكلة الركود الاقتصادي التي لا تسمح بزيادة الاسعار وقد يكون النقل خلفي وهذا قد يأخذ صور منها تخفيض اجور العاملين او الاستغناء عن جزء منهم او تخفيض عدد ايام عملهم او استخدام مواد اولية قليلة الجودة او اي طريقة يمكن من خلالها دافع العبء تخفيفه. 9

وبحسب راي الباحث كلتا الحالتين المجتمع متضرر اما بدفع اموال اكثر للحصول على نفس البضائع او بالحصول على اموال اقل لا تسد ثمن الحاجيات الاساسية للمواطن.

ثالثاً: صور الضياع في مخرجات القطاع الخاص :

تتعدد مخرجات القطاع الخاص كما اشرت بحسب نوع النشاط ولكن ما هو مؤكد ان في ظل الضياع ستكون مخرجات هذه الاسواق ذات جودة منخفضة لتباع بأسعار تلبي رغبات ذوي الدخل المحدود من العمالة والكسبة وستكون ارض خصبة لغسيل الاموال من البضائع مع دخول البضائع المستوردة او المواد الاولية ذات الصلاحيات المنتهية (اكسباير)، ان العيش في كنف دولة التفاهة يجعل المواطن الصالح يتحمل كلف اضافية فالكهرباء تدفع للدولة ولغيرها كالمولدات الاهلية واجور التنظيف تدفع للدولة وغيرها والامن والحراسة ونصب الكاميرات بل قد يدفع ذلك المواطن ثمن الوقود المتزايد عن السعر العالمي المقرر وهو في بلد نفطي اعلى من ثمنه في دول غير نفطية ولكنها ليست تحت حكم التفاهة، انا هنا لست اقبل بان يتحصل المواطن على الخدمات مجانا ولكن يجب ان يكون هناك دراسة صحيحة لما تقدمه الدولة للمواطن وخصوصا العاملين في القطاع الخاص على ما تتحصل منهم مقابل لتلك الخدمات.

ان فلسفة فرض الضرائب هي محاولة لتخفيف حجم الربح لدى بعض الناس (اصحاب الاموال) واعادة توزيعها بشكل خدمات لبعض الناس الاخرين (العمال) اي محاولة لإعادة توزيع الدخول فهل تحققت هذه الفلسفة في دولة التفاهة، في ظل هذا النظام ظهرت فجوة بين افراد الشعب فيما بينهم اي بين من يعمل لدى الدولة بالقطاع الحكومي وبين من يعمل بالقطاع الخاص (عامل

وصاحب عمل) فالأول احتضنته والثاني تركته فانا لست بصدد المقارنة بين الاثنين ولكن الثاني اذا اخطا او السوق تعرض للكساد قد يخسر فرصته والاول لا حساب او قد يكون هناك حساب ولكن لا ينتهي بفقدان فرصة العمل لأنه في ظل التفاهة.

واتسعت الفجوة في ظل عدم اللامبالاة الاقتصادية وتبلورت بصورة ملموسة في ظل كورونا وتوقف العمل واغلاق الاسواق بقرارات حكومية مع اغلاق المؤسسات كذلك، فالحظر الرسمي كان بمثابة اجر بدون مقابل عمل للموظف وعقوبة مدفوعة الثمن للقطاع الخاص كما ان العامل في القطاع الخاص لا يمكن ان يجمع بين القطاعين على عكس عامل القطاع العام فبالإمكان العمل بالقطاعين وهذا كذلك اثر سلبا على مخرجات ذلك القطاع من خلال المطاولة في السوق وتحمل الخسائر على اساس هناك مصدر اخر يعتمد عليه ولا يستطيع هذا النظام السيطرة على هذا الامر مع وجود الفقرات القانونية التي تمنع مزاول العمل للموظف ضمن القطاع الخاص لان الاصل في نظام التفاهة هو خرق القوانين.

غالب العاملين في القطاع الخاص يتمنى مغادرة هذا القطاع الى القطاع الحكومي بل دفع الرشوة اذا تطلب الامر مع ان القطاع الحكومي قد يكون ملزما بأوقات عمل ولا يكون العامل حر فيه كما في القطاع الخاص الا ان الناظر في احوال السوق يرى ان السوق لم يستقر منذ عشرات السنوات في حين ان الوظيفة مستقرة على الاقل في توزيع عائداتها مع كثير من التحرر بأوقات العمل والقيود الاخرى في ظل نظام التفاهة، وهناك مشاكل لا يمكن ذكرها او حصرها من تزايد الحسد والحقد المتنامي بين الاثنين وازدياد حالات الانتحار من قبل العمال والكسبة او اهاليهم وازدياد حالات السرقة المتعرض لها من قبل العاملين بالقطاع العام.

واخيرا فان نظام التفاهة جعل كذلك التباين قائما بين العاملين انفسهم داخل القطاع الخاص وتحقيق ارباح غير منطقية للبعض دون الاخر ولا تعتمد على تكافؤ الفرص عندما يقرر رفع قيمة بضاعة ما لانه المستفيد منها مع ادواته ضمن ذلك القطاع فيغلق الحدود امام بضاعة او مصادرة البعض وترك البعض وحالات عديدة لا يمكن ان تصدر الا من نظام يتسم بالتفاهة.

الخاتمة

قد لا يكون من المناسب في هذا البحث ان تكون هناك استنتاجات وتوصيات فهل من المنطق ان اوصي بإنهاء نظام التفاهة وهل امتلك انا او انت ذلك الامر ولكن استحضر قول الله عز وجل:" ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَاءُ متشاكسون وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ " سورة الزمر (29) فقد قال الامام القرطبي في تفسير هذه الآية الكريمة ما نصه " هذا الذي يخدم جماعة شركاء أخلاقهم مختلفة، ونياتهم متباينة، لا يلقاه رجل إلا جره واستخدمه، فهو يلقى منهم العناء والنصب والتعب العظيم، وهو مع ذلك كله لا يرضي واحدا منهم بخدمته لكثرة الحقوق في رقبته، والذي يخدم واحدا لا ينازعه فيه أحد، إذا أطاعه وحده عرف ذلك له، وإن أخطأ صفح عن خطئه، فايهما أقل تعبا " وهذه من المشاكل التي تلاقي القطاع الخاص بانه لا يعلم من يرضي لتعدد الجهات التي تؤثر في السوق وبالتالي تؤثر سلبا على السوق.

الحلول يجب ان تكون بيد الجميع فالجميع متضرر حتى وان كان ظاهر الامر ليس كذلك فالدول الرشيدة يتكامل لديها الاقتصاد ويكون التعاون بين القطاعين واقع حال.

الهوامش:

1 رحماني , زينب, 2015 , دور القطاع الخاص في التنمية المحلية (دراسة حالة في الجزائر) رسالة ماجستير في العلوم السياسية , جامعة العربي بن مهيدي , بن مهيدي , ام البواقي , الجزائر .

2 فوزية بقريش, 2020 , دور القطاع الخاص في مسار التمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي , مجلة ابحاث اقتصادية وادارية , المجلد 14 , العدد 1 , الصفحات 553-580

3 ابو سخيله كمال جمال , 2010 , دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية من منظور القطاع الوضعي والاسلامي : دراسة مقارنة وقياسية على الاقتصاد الفلسطيني (1996-2013) ,رسالة ماجستير في اقتصاديات التنمية , كلية التجارة , غزة , فلسطين.

[4] اوبختي رشيدة , 2014 , الدولة والسوق ودورهما في التنمية : دراسة حالة الجزائر , مجلة امارباك , الاكاديمية الامريكية العربية للعلوم والتكنلوجيا , المجلد الخامس العدد (15) الصفحات 1- 16

[5] مصطفى عاشور , 2021, اعلامي مصري https://islamonline.net/%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8-%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%87%D8%A9/

[6] علوان محمد علي , 2020 , عرض كتاب د. الان دونو نظام التفاهة , مجلة قضايا سياسية , جامعة النهرين , العدد 63 , الصفحات 561-564

[7] الان دونو , 2020 , نظام التفاهة , ترجمة مشاعل عبد العزيز الهاجري, الطبعة الاولى , , دار سؤال بيروت لبنان .

8 تسعيرة اجور الماء انتهت بتحويل المقياس الى تقدير جزافي من قبل الدولة اذ يرى المستأجر انه تقدير ظالم فعندما كان مقياس كان المواطن يدفع للجابي وعندما اصبح تقدير انتهى الايراد المتحقق للدولة ضمن نظرية معروفة تعني الضريبة تقتل الضريبة.

[9] الاحمد صخر وائل محمود , 2005 , ظاهرة انتقال عبء الضرائب غير المباشرة في فلسطين , رسالة ماجستير , جامعة النجاح , نابلس , فلسطين